

2020 / 143

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب

فصل وحيد :

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره أربعة عشر مليون (14.000.000) أورو للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب.

2020 / 143

الواردات عدد
27 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب 2020 / 143

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب

تم بتاريخ 22 أكتوبر 2020 إمضاء اتفاقية قرض بقيمة 14 مليون أورو بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب.

أهداف البرنامج:

يتعلق هذا البرنامج بتوفير الحاجيات من مياه الشرب في ولايات تونس الكبرى (تونس العاصمة وبن عروس ومنوبة وأريانة).

ويقدر عدد السكان المنتفعين بهذا البرنامج بـ 2,78 مليون نسمة ليشمل 3,2 مليون نسمة في أفق سنة 2030.

مكونات البرنامج:

- يشمل البرنامج مكونين يتمثل الأول في استثمارات تهم:
- تعزيز تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب وربط مشروع المرفأ المالي بالحسيان عبر تحسين البنية التحتية للضخ والمعالجة بتركيز محطة ضخ ومحطة معالجة ببجاية، ومد أنابيب الربط والتوزيع باتجاه تونس الكبرى على امتداد 54,5 كم وتوفير أربعة صهاريج تخزين للمياه المعالجة بسعة إجمالية تقارب 40000 م³ (10000 م³ لكل منها).
 - أما المكون الثاني فيتمثل في دعم فني لتطوير المخطط المديرى لاستغلال وتوزيع المياه للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالنسبة لولايات تونس الكبرى خلال الفترة المتراوحة بين 2021 و2050.

ومن المقدر أن تتراوح فترة إنجاز البرنامج بين 2020 و2025.

كلفة البرنامج:

- تقدر كلفة البرنامج الجمليّة بـ 80 مليون أورو موزعة كالاتي:
- تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية 39 مليون أورو موزعة كالاتي :
 - قرض لفائدة الدولة التونسية بقيمة 14 مليون أورو.
 - قرض لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بضمان من الدولة بقيمة 24 مليون أورو

2020 / 143

○ هبة تبلغ قيمتها 1 مليون أورو لدعم مجهودات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في إعداد المخطط المديرى لتونس الكبرى.

- تمويل البنك الأوروبى للاستثمار 38 مليون أورو موزعة كالتالى :

- قرض لفائدة الدولة التونسية بقيمة 14 مليون أورو.
- قرض لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بضمان من الدولة بقيمة 24 مليون أورو
- مساهمة الدولة التونسية 3 مليون أورو.

شروط التمويل:

يخضع القرض المبرم بين الحكومة التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للشروط المالية التالية:

- نسبة فائدة تساوي (Euribor+ 0,40%)
- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات امهال.
- عمولة التعهد: عمولة تدريجية من 0.15% بعد مضي ستة أشهر انطلاقا من تاريخ إمضاء الاتفاقية إلى 0.5% في السنة الخامسة.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

2020/143

الواردات عدد
27 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي